الخدمة الاجتماعية الدولية (متطلبات تطبيقها ومعوقاتها)

إعداد

رنين ذياب جويبر الهذلي

تخصص تنظيم وإدارة فى الخدمة الاجتماعية

جامعة أم القرى

أماني حسين الحصيني

تخصص تنظيم وإدارة فى الخدمة الاجتماعية

جامعة أم القرى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

مقدمة:

مع بداية القرن الحادي والعشرين وما ارتبط به من ظهور التقنيات الحديثة وثورة المعلومات والعولمة، واندلاع الحروب والثورات، وتفاقم المشكلات الاجتماعية، كالفقر، والبطالة، والجريمة... إلخ، والتي تعدت أسبابها وتأثيرها حدود الدولة الواحدة إلى النطاق العالمي، وأصبح التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي في حل مثل هذه المشكلات يتطلب مستوى أعلى من مستويات الممارسة التقليدية المتعارف عليها، وممارس ذو إدراك وإلمام أكبر بالمتغيرات الحديثة والقضايا الإنسانية الدولية، ولعل جائحة كورونا المعاصرة خير برهان على وحدة المصير البشري، وأهمية الارتقاء بمستوى ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى المستوى الدولي، إذ لم يعد التدخل مع الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المحلية فاعلاً وكافياً؛ لمواجهة هذه الجائحة، وهي بذلك مثلت معضلة حقيقية أمام الأكاديميين والباحثين في الخدمة الاجتماعية، وتعالت على أثرها أصوات المطالبين بضرورة تطوير نماذج التدخل المهني والتوجه نحو ما يعرف بالخدمة الاجتماعية الدولية.

أي القدرة على التحليل الدقيق للمشكلات الاجتماعية وقراءة أسبابها وآثارها ضمن السياق الدولي، والعمل على توجيه الجهود الدولية نحو مواجهة هذه المشكلات، والتخفيف من حدة التداعيات السلبية للمتغيرات العالمية من خلال المنظمات الدولية –الحكومية وغير الحكومية– لضمان العدالة الاجتماعية، وحفظاً للكرامة الإنسانية، وتحقيقاً للأهداف الإنمائية، لبلوغ أعلى مستويات الرفاهية الاجتماعية لشعوب العالم.

ويجدر بالذكر أن مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة عالمية منذ نشأتها والاعتراف المجتمعي بأهميتها ومكانتها العلمية، إذ تنطلق المهنة من قاعدة عريضة من المعارف والنظريات والخبرات التراكمية المشتركة، إلى جانب الميثاق الأخلاقي، برغم تعدد أشكال وأساليب ممارستها من مجتمع لأخر، تبعاً لتباين رؤى وسياسات وامكانيات الدول، ونوعية المشكلات التي تتعامل معها، والأدوار التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات، وهي بذلك تمتلك القدرة على استيعاب وجهات النظر المتناقضة حول الممارسة المحلية والممارسة العالمية.

وعلى الرغم من أهمية الخدمة الاجتماعية الدولية، إلا أنها لم تحظ باهتمام كافي من قبل الجامعات، ولا تزال الممارسة حكراً على قلة من الأخصائيين الاجتماعيين، نظراً لقلة الأبحاث العلمية في هذا المجال، ولعدم إدراج مقرر الخدمة الاجتماعية الدولية ضمن مقررات الدراسة في معظم الجامعات، على خلاف باقي مجالات الخدمة الاجتماعية، مما نتج عنه ضعف إلمام الأخصائيين بأسس ومتطلبات تطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية ومعوقاتها، والمهارات التي يحتاج إليها الأخصائي الاجتماعي الدولي.

وفي هذه الورقة سوف يتم تسليط الضوء على نشأة الخدمة الاجتماعية الدولية، وتعريفها وخصائصها، وأهميتها وأهدافها، إلى جانب متطلبات تطبيقها ومجالاتها، وأبرز معوقاتها.

نشأة الخدمة الاجتماعية الدولية:

تشير أدبيات الخدمة الاجتماعية إلى أن "Warren George" هو أول من أشار إلى مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية في عام (١٩٤٣) لوصف ممارسة الخدمة الاجتماعية التي تتم في المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحددة... وغيرها، ومن هنا بدأ الاهتمام بالتوسع في ممارسة الخدمة الاجتماعية وتجاوز الحدود المحلية، وفي عام (١٩٥٧) تم اعتماد مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية من قبل مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة (Xu, 2006).

وفي عام (١٩٩٥) لاحظ "Kendall" أن المشكلات الاجتماعية التي يتعامل معها الأخصائيون الاجتماعيون قد تجاوزت النطاق الجغرافي المحدود، وتفاقمت للنطاق العالمي، ولا بد من تفعيل الخدمة الاجتماعية الدولية لمواجهتها، إذ يعتقد البعض بأن الخدمة الاجتماعية لم تتمكن من الاستجابة الفعالة للمتغيرات العالمية، وأن محاولات التعامل مع التحديات العالمية المعاصرة لا تزال عشوائية وقاصرة عن بلوغ الأهداف الدولية (Midgley, 2001).

ويمكن تحديد مراحل تطور الخدمة الاجتماعية الدولية في أربعة مراحل هي (Elliott et al., 1997) ورد في (عبد الونيس وشلبي، ٢٠٠٧، ص. 2223 – 2224):

١. مرحلة الرواد الأوائل (١٨٨٠-١٩٤٠): هي المرحلة التي عُرفت بالتبادل المعرفي لنماذج ومداخل الخدمة الاجتماعية بين الرواد من انجلترا إلى الولايات المتحدة، وكانت الممارسة المهنية في هذه المرحلة تقوم على فكرة البر والإحسان والعدالة الاجتماعية.
٢. مرحلة الامبريالية المهنية (١٩٤٠-١٩٧٠): هي المرحلة التي عُرفت بالتبادل المعرفي لطرق الخدمة الاجتماعية الثلاثة (خدمة الفرد- خدمة الجماعة- تنظيم المجتمع) من الولايات المتحدة إلى أوروبا، ومن ثم انتقلت المعرفة إلى باقي دول العالم، وكانت الممارسة المهنية في هذه المرحلة ترتكز على النموذج العلاجي في الرعاية الاجتماعية.
٣. مرحلة التوطين وإعادة صياغة الأطر النظرية (١٩٧٠-١٩٩٠): هي المرحلة التي عُرفت بظهور الحركات الاصلاحية المطالبة بتوطين نماذج الخدمة الاجتماعية وأطرها النظرية وفق القيم الثقافية المحلية، واحتياجات المجتمع، في دول سُميت بمراكز توطين الخدمة الاجتماعية.
٤. مرحلة التنمية الاجتماعية الدولية (بداية القرن العشرين وحتى الآن): هي المرحلة التي عُرفت باعتماد التنمية الاجتماعية كغاية، تتطلب إثراء الممارسة المهنية وتطويرها من جهة، وتوحيد الجهود الدولية لتحقيقها ولمواجهة معوقاتها من جهة أخرى في سياق دولي لممارسة الخدمة الاجتماعية.

تعريف الخدمة الاجتماعية الدولية:

يعتقد (Midgley) أن الخدمة الاجتماعية الدولية تعاني من إشكالية نقدية فيما يتعلق بتحرير مفهومها وإعادة بناء الإطار النظري لها، بالرغم من أن (Healy) ترى أن الخدمة الاجتماعية الدولية مفهوم شامل يتسع ليشمل أي مجال من مجالات الخدمة الاجتماعية التقليدية، شرط أن تتم الممارسة في دولتين أو أكثر (Midgley, 2001).

ويعرف سرحان الخدمة الاجتماعية الدولية بأنها: "تلك الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية على نطاق دولي، والتي تتعامل مع مشكلات وقضايا ذات صبغة عالمية بهدف المساهمة في إيجاد حلول لها والعمل على تحسين الأداء الاجتماعي للأفراد ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ومساعدتهم على الوصول إلى حقوقهم المشروعة..." (٢٠١٥، ص. ٢٢٦).

بينما يرى أبو المعاطي بأنها: "هي الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في قطرين أو أكثر من خلال التعاون الدولي والاعتماد المتبادل للتعامل مع المشكلات الاجتماعية الإنسانية مع مراعاة احترام الفروق القيمية والثقافية في إطار القيم الدولية بهدف تحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات البشرية" (٢٠١٠، ص. ٤٢٥).

وأما السروجي فيرى أنها: "هي الممارسة المهنية الدولية التي تحقق أهداف الخدمة الاجتماعية وترتبط بقيمها وأسسها المهنية في أكثر من دولة لفعالية الرعاية الدولية، ومقابلة الحاجات الانسانية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية العالمية في إطار السياسة الاجتماعية الدولية، ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق الاجتماعية والمواطنة، وتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية وتحسين نوعية حياة الإنسان في المجتمع الدولي" (٢٠١٠، ص. ٣١).

كما يعرفها أبو النصر بأنها: "نمط حديث نسبياً من الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية يمارس على المستوى الدولي والإقليمي، من خلال عمل الأخصائيين الاجتماعيين في البرامج والمشروعات والمنظمات الدولية والإقليمية، يهتم بالمشكلات والقضايا الدولية والإقليمية مثل: حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ومكافحة العنف والتمييز..." (٢٠١٥، ص. ٤٣).

وأما موسوعة الخدمة الإجتماعية المعاصرة فترى أن الخدمة الاجتماعية الدولية إحدى مجالات الخدمة الاجتماعية التي برزت حديثاً نتيجة التطورات العالمية السريعة، وهي مقاربة حديثة لجعل مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة عالمية ذات فلسفة وقيم وطرق مهنية موحدة في كافة المجتمعات على غرار باقي المهن، تمارس من خلال تنظيمات دولية تتولى إثراء المهنة وتطويرها والإشراف على ممارستها، وإعداد الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين، وتقديم الخدمات والبرامج الاجتماعية، من أمثلة هذه التنظيمات: الاتحاد الدولي

للأخصائيين الاجتماعيين، ووكالات الخدمة الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة... وغيرها (الصقور، ٢٠١٠، ص. ١٧٤).

فيما يركز معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية عند تعريفه للخدمة الاجتماعية الدولية على المعارف والقيم والمهارات والخبرات والأساليب المنهجية التي جاءت نتيجة للتراكم المعرفي الدولي، والتي تمكن الأخصائي الاجتماعي من تقديم الخدمات الاجتماعية؛ لإشباع احتياجات سكان العالم (الدخيل، ٢٠١٦، ص. ١٢٥).

وهناك من يرى أن الخدمة الاجتماعية الدولية شكلاً من أشكال الوساطة بين الشعوب والمجتمع الدولي، والأخصائي الاجتماعي الدولي يشكل حلقة الوصل استناداً على قاعدة من المعارف والمهارات؛ للمطالبة بالحقوق الإنسانية للشعوب، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الأمان والسلام الاجتماعي (مخوف، ٢٠٢١، ص. ٧١).

خصائص الخدمة الاجتماعية الدولية:

تتميز الخدمة الاجتماعية الدولية بوصفها حقلاً للممارسة بأربعة خصائص وهي (Lyngstad, 2012):

١. معالجة المشكلات الاجتماعية العالمية.
٢. تحقيق التنمية الاجتماعية.
٣. تعزيز العدالة الاجتماعية.
٤. توظيف خبرات الممارسة المحلية.

كما يرى سرحان أن الخدمة الاجتماعية الدولية تمتاز بالخصائص التالية (٢٠١٥، ص. ٢٢٤– ٢٢٥):

١. النزعة العالمية في تناول المشكلات: والتي تتطلب ضرورة إلمام الأخصائي الاجتماعي الدولي بالقضايا الدولية والمحلية والقومية في آن واحد، وانتقاء أفضل أساليب الممارسة المهنية؛ للتعامل معها.
٢. التبادل المعرفي على المستوى الدولي: والذي يتطلب وجود تنظيمات عالمية تشكل مرجعية لكل الأخصائيين الاجتماعيين، وتساهم في تنسيق الجهود وتبادل الأفكار والآراء حول القضايا المختلفة.
٣. التطوير والارتقاء بالمهنة على المستوى الدولي: والذي يتطلب تكثيف الاهتمام بصياغة السياسات والاستراتيجيات، لا سيما السياسات التي تروج إلى حقوق الإنسان، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
٤. التركيز على أسلوب الدفاع: والذي يتطلب من الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين الانطلاق من أخلاقيات المهنة؛ للدفاع عن الفئات المهمشة وتمكينهم من الحصول على حقوقهم المشروعة.

كما أنها تمتاز أيضاً بالخصائص التالية (Brydon et al., 2012):

١. تمتاز الخدمة الاجتماعية الدولية بتركيزها على التعاون وتبادل الخبرات والمعارف، ومحاولة بناء الأهداف الدولية المشتركة والتي بطبيعة الحال تتطلب جهد أكبر ووقت مضاعف لبلوغها.
٢. تشدد الخدمة الاجتماعية الدولية على ضرورة إحداث التغيير الاجتماعي وتوجيه اهتمام المجتمع الدولي نحو قضايا الفقر والحرب والاستعمار والاتجار... وغيرها، والمطالبة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.
٣. تهتم الخدمة الاجتماعية الدولية باستيعاب التعددية الثقافية، واحترام الفروق الفردية، والالتزام بالاتفاقيات والمعايير الدولية.
٤. تعبر الخدمة الاجتماعية الدولية عن الاتجاه العلاجي، والاتجاه التنموي معاً في الممارسة.

أهمية الخدمة الاجتماعية الدولية:

إن مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة انسانية تخدم الأفراد والجماعات والمجتمعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وهي تسعى لغرس الولاء والانتماء والاحترام وتدعو للاندماج العالمي لتقبل كل جديد يتوافق مع المصلحة العامة، وباعتبار أن التحول والتغير من مراحل التطور الانساني وتترتب عليها العديد من التحديات والمشكلات، فمن الضروري الاستفادة من التجارب العالمية والمحلية الماضية والحاضرة والتنبؤ بالمستقبل؛ لمواجهة هذه التحديات (حسني، ١٩٩٨، ص.٤٤).

كما أن مهنة الخدمة الاجتماعية تتعامل مع الأفراد والمجتمعات في حدود ثقافية، ومن واجبها دعم القيم الضرورية لتتحقق أهداف المجتمع ضمن التغيرات العالمية، ومراقبة هذه التغيرات التي تحدث في القيم سواء بالسلب أو بالإيجاب، بحيث تحافظ على سياق قيمي يضمن مواجهة التحديات العالمية في إطار ارتباط سياسة الرعاية الاجتماعية ببرامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع (حسني، ١٩٩٨، ص.٥٥).

والتطور الهائل في الاتصالات جعل العالم متقارب ومتصل اتصالاً مباشر، وأثر على مهنة الخدمة الاجتماعية، من حيث تغير احتياجات الأفراد حول العالم، وظهور مشكلات جديدة، أدت بدورها إلى تغير السياسات الاجتماعية للدول، والقوانين المتعلقة بخدمات الرعاية الاجتماعية (فهمي ، ١٩٩٦، ص.٢٥١).

وبما أن مهنة الخدمة الاجتماعية تستمد معلوماتها من إطار معرفي يمثل نظرياتها وأفكارها وأساليبها وأهدافها ومهاراتها، فهذا يعطيها شرعية الممارسة على جميع المستويات المحلية والدولية، باعتبار أن المعرفة هي المحتوى الذي تنطلق منه المهنة في تحليل أنواع السلوك الانساني وتفسير المشكلات الاجتماعية (فهمي ،١٩٩٦، ص.٥٩).

أهداف الخدمة الاجتماعية الدولية:

تتحدد أهداف الخدمة الاجتماعية الدولية بحسب أبو المعاطي في ست أهداف هي (٢٠١٠، ص. ٤٣١-٤٣٢):

١. تعزيز السلام العالمي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة كافة أشكال الاضطهاد والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ضد الأقليات في العالم.
٢. المساهمة في حل المشكلات الدولية والمحلية كمشكلات الفقر والتمييز والحرب والهجرة ...وغيرها.
٣. تطوير السياسات الاجتماعية الدولية، وتوحيد الجهود الدولية في كافة مجالات الرعاية الاجتماعية.
٤. تجويد تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية من خلال تبادل المعارف والخبرات، وتنظيم حركة البحث والنشر والتأليف والترجمة في مجالات الخدمة الاجتماعية.
٥. إعداد وتأهيل الأخصائي الاجتماعي كممارس على المستوى الدولي، يمتلك كفاءة التعامل مع القضايا والمشكلات الاجتماعية في نطاق دولي، مع عدم الإخلال بالخصوصية الثقافية لمجتمعاتهم المحلية.
٦. زيادة الاعتراف المجتمعي بالمهنة على المستوى المحلي من جهة، وعلى المستوى الدولي من جهة أخرى.

إضافة إلى ما سبق هناك أهدافاً أخرى للخدمة الاجتماعية الدولية وهي (Gordon, 1994, p.43) ورد في (عرفان، ٢٠٠٦، ص. ٣٣٠):

١. تعزيز التعاون والشراكة بين جامعات وكليات الخدمة الاجتماعية حول العالم.
٢. تسهيل انتقال الأخصائيين الاجتماعيين بين الدول.
٣. مساعدة التنظيمات الدولية المعنية بالمهنة على تطوير المعايير المهنية بصفة مستمرة.
٤. تمكين الفئات المهمشة اجتماعياً واقتصادياً على التكيف والاندماج مع التغيرات المجتمعية.
٥. مساعدة الأفراد والأسر والجماعات على مواجهة المشكلات وتحسين مستوى معيشتهم.
٦. رفع وعي الأفراد بالقضايا الدولية والمحلية، وتنمية اتجاهات الدفاع الاجتماعي لديهم.
٧. صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية التي تتوافق مع مبادئ وأخلاقيات المهنة.
٨. تنمية اتجاهات التغيير الاجتماعي لدى الأفراد، ومساعدة الفئات المهمشة على تغيير واقعهم.
٩. الدفاع عن الفئات المهمشة، والمطالبة بحقوقهم المشروعة، مثل: الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما حدد سرحان أهدافاً أخرى للخدمة الاجتماعية الدولية وهي (٢٠١٥،ص.٣٢٥):

١. أن يوجد اخصائيون اجتماعيون مؤهلون للعمل في المنظمات الدولية.
٢. تحقيق أهداف المنظمات الدولية التي تمنح المعونة الاقتصادية، والتي بدورها توجه الأنشطة الاجتماعية وتؤثر في الأنساق القيمية، وخاصةً في دول العالم الثالث.
٣. التوعية بأساليب الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ورفع مستوى الإدراك لدى مختلف الشعوب.
٤. الاعتراف الدولي بين الاخصائيين الاجتماعيين في جميع الدول عن طريق التواصل حول أسس الممارسة المبنية على الطرق العلمية وهذا ما يحقق مكانة دولية متقدمة لمهنة الخدمة الاجتماعية.

متطلبات تطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية:

يتوقف نجاح ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية على متطلبات لابد من توفرها، وهي:

<u>أولاً: المتطلبات المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي الدولي:</u>

إن الممارسة المهنية على المستوى الدولي، يتطلب من الأخصائي الاجتماعي مستوى أعلى من المهارات والكفاءة المهنية، إذ تعكس الخدمة الاجتماعية الدولية تحولاً في المعرفة والقيم والمهارات التي غالباً ما تكون مرتبطة بالممارسة المحلية والثقافة المجتمعية السائدة، إلى المستوى الدولي الذي يعزز لدى الأخصائي القدرة على احترام الاختلافات الثقافية والاتجاهات الفكرية، وقبول التدخل مع العملاء من مختلف أنحاء العالم ضمن هيكل تنظيمي عالمي، وهذا يتطلب مهارة عالية في التكيف والاندماج (Abram et al., 2005).

وتتحدد كفاءة الأخصائي الاجتماعي الدولي في قدرته على ما يلي (Pawar & Cox, 2006):

١. القدرة على التعاون مع الأخصائيين الاجتماعيين، والمختصين في مجالات التنمية وفي المهن الأخرى.
٢. القدرة على دراسة احتياجات الفئات المهمشة والفقيرة في الدول النامية، وتوجيه اهتمام المنظمات نحوها.
٣. القدرة على دمج الأهداف والاهتمامات العالمية ضمن ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.
٤. القدرة على صياغة السياسات والبرامج الاجتماعية لمواكبة المتغيرات العالمية المعاصرة.
٥. القدرة على تفسير السلوك الإنساني، وتحليل دوافع الأفراد ضمن الثقافات العالمية المختلفة.
٦. القدرة على رصد المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية، والعمل على حلها.

أضف إلى ماسبق أن يكون لدى الأخصائي الاجتماعي الدولي القدرة على التنبؤ بالأزمات العالمية المستقبلية، والاستجابة الفورية والفعالة للكوارث والأزمات، وتقديم الدعم للتخفيف من حدة تداعياتها السلبية على الأفراد والمجتمعات، لاسيما الفئات المهمشة والفقيرة، كالنازحين، وضحايا الاتجار بالبشر... وغيرهم.

وأما على صعيد المعارف التي لابد أن يكون الأخصائي الاجتماعي الدولي على إطلاع وإلمام بها، تتحدد في أربعة مجالات رئيسية وهي: (Weiss-Gal & Welbourne, 2008)

١. المعرفة المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية العالمية، كالفقر، والاتجار بالبشر، والعنف والإرهاب، وعمالة الأطفال... وغيرها.
٢. المعرفة المرتبطة بالفئات المهمشة والضعيفة من السكان، كالأقليات العرقية التي تعاني من أشكال التمييز والإقصاء... وغيرها.
٣. المعرفة المرتبطة باستراتيجيات وأساليب التدخل المهني على كافة المستويات: الفرد، الجماعة، المجتمع، الدولة.
٤. المعرفة المرتبطة بالبحوث الاجتماعية التي تنشر غالباً من قبل باحثين من دول مختلفة، وباحثين من المجتمع المحلي، وإدراك تفاعل العوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية والسياسية في تكوين اتجاهات هؤلاء الباحثين.

ويمكن الإشارة إلى أهم المهارات التي لابد أن تتوفر في الأخصائي الاجتماعي الدولي فيما يلي (الرشيدي ومرعي، ٢٠٠٧):

١. مهارة إجادة اللغة الأجنبية.
٢. مهارة إدارة الحوار مع الآخرين.
٣. مهارة التفاوض والإقناع.
٤. مهارة مناقشة القضايا الاجتماعية الدولية برؤية محلية.
٥. مهارة تقبل الآخرين، وعدم فرض الآراء الشخصية عليهم.
٦. مهارة استخدام التقنيات الحديثة.

كذلك من الضرورة أن يمتلك الأخصائي الاجتماعي الدولي مهارة إدارة الأزمات، ومهارة توظيف المنهج العلمي في حل المشكلات، ومهارة في استخدام الأدلة والبراهين في الممارسة المهنية.

ثانياً: المتطلبات المرتبطة بالمنظمات الدولية:

لطالما كانت الخدمة الاجتماعية مهنة مؤسسية، لا تمارس إلا من خلال مؤسسات، فإن المنظمات الدولية تمثل حجر الأساس لتطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية، وتتشكل منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية من ستة مكونات رئيسية وهي (أبو المعاطي، ٢٠١٢، ص.٣٣- ٣٤):

١. البناء: يقصد به الإطار التنظيمي الذي يضم الأقسام الداخلية وينظم الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المنظمة لتحقيق أهدافها، والوصول للمستفيدين.

٢. الوظيفة: يقصد بها المهام والغايات التي أسست من أجلها المنظمة، وتسعى لتحقيقها سواء كانت هذه الأهداف مرتبطة بمساعدة الدول على إشباع احتياجاتها أو مواجهة المشكلات الاجتماعية العالمية.

٣. العاملين: يقصد بهم مجموعة القائمين على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، من بينهم الأخصائي الاجتماعي الدولي، ونخبة من المختصين في المهن الأخرى المساعدة.

٤. الموارد: يقصد بها الموارد المالية والبشرية والتنظيمية التي تمكن المنظمة من القيام بوظائفها.

٥. الأنشطة: يقصد بها جملة العمليات الداخلية التي تستهدف الحصول على الموارد اللازمة للمنظمة، وتحويل هذه المدخلات إلى برامج وخدمات.

٦. الشرعية: يقصد بها الاعتراف المجتمعي والدولي بمكانة ومصداقية المنظمة.

وبرغم تعدد وتنوع برامج وخدمات المنظمات الدولية إلا أن هناك عدة خصائص تشترك فيها هذه المنظمات، وتتميز بها عن باقي المنظمات، وهي (فييح، ٢٠٢٠، ص. ٣٧٤-٣٧٥):

١. تتمثل أهداف هذه المنظمات في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، ومواجهة المشكلات الاجتماعية الدولية، ومحاربة كافة أشكال العنف والتمييز والاضطهاد، وتعزيز السلام الدولي، وتأصيل قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية الدولية.

٢. يشمل مجال برامج وخدمات هذه المنظمات أكثر من دولة تعاني من مشكلات اجتماعية، واحتياجات مشتركة.

٣. تعتمد على جهاز إداري وفني ذو كفاءة عالية، يتساند الأخصائي الاجتماعي الدولي مع باقي أعضاء فريق العمل؛ في أداء الأدوار المهنية.

٤. تحظى بشرعية ومكانة دولية، واعتراف مجتمعي يمكنها من ممارسة دورها وتحقيق أهدافها.

٥. تحترم التنوع والاختلاف الثقافي والأيديولوجي للسكان والدول المستفيدة من خدماتها وبرامجها التنموية.

٦. تعتمد على العضوية الاختيارية للدول، وهذه العضوية تلزم الدول بالتزامات تجاه برامج وخدمات المنظمة.

٧. ينصب تركيزها الأكبر على الدول الأشد احتياجاً، والفئات المهمشة والفقيرة على المستويين القومي والدولي.

٨. لها عدة فروع ومكاتب إقليمية في مختلف دول العالم، لاسيما الدول النامية؛ تقدم من خلالها الخدمات والبرامج.

٩. تمتاز بعدم سعيها للكسب المادي، بل تسعى لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية لكافة سكان العالم.

١٠. تتنوع أهدافها ما بين العلاجية والوقائية والتنموية، والتي تحققها من خلال البرامج الاجتماعية والتأهيلية... وغيرها.

١١. تتمتع بشخصية قانونية خاصة، وإدارة ذاتية، وإرادة مستقلة عن الدول الأعضاء بها.

ومن أمثلة المنظمات الدولية التي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي الدولي (العتوم، ٢٠٢٠):

١. منظمات هيئة الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية، كمنظمة الصحة العالمية... وغيرها.
٢. المنظمات الدولية التابعة لحكومات بعض الدول، كمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية... وغيرها.
٣. المنظمات الدولية غير حكومية، كمنظمة العفو الدولية... وغيرها.
٤. المنظمات والجمعيات المهنية الدولية، كالجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين، والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، ومجلس تعليم الخدمة الاجتماعية... وغيرها.

ثالثاً: المتطلبات المرتبطة بنماذج الخدمة الاجتماعية الدولية:

منذ تأسيس الخدمة الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، وظف المختصين في الخدمة الاجتماعية كافة المعارف والمهارات والقيم المهنية لمساعدة الأفراد على أداء أدوارهم الاجتماعية، وتعزيز رفاهيتهم، من خلال منهج الممارسة الذي ارتكز على ثلاث طرق رئيسية وهي: (خدمة الفرد، خدمة الجماعة، تنظيم المجتمع)، وبرغم الاتفاق العام على أهمية هذه الطرق، وكونها جزء لا يتجزأ من المهنة، هناك اتجاه حديث يدعو إلى أن ممارسة المهنة لا ينبغي أن تتم بهذا الفصل، بل لابد أن يساهم الأخصائي في معالجة المشكلات الاجتماعية، وإحداث التغيير والتنمية الاجتماعية، وهذا يتطلب منه أن يقوم بأدوار متعددة تجاه الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات، والارتقاء بالممارسة إلى المستوى الدولي، إلا أنه لم تحظ الخدمة الاجتماعية الدولية باتفاق عام حول منهج الممارسة المناسب حتى الآن (Midgley, 2001).

ولا تزال تتأرجح آراء الأكاديميين والمختصين حيال هذا المنهج ما بين المطالبين بابتكار منظور دولي تكاملي للممارسة، وبين المؤيدين لتوظيف الطرق والاستراتيجيات التقليدية للخدمة الاجتماعية في الممارسة على المستوى الدولي، وبطبيعة الحال لايمكن تطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية بنجاح وفعالية دون الاستفادة من الخبرات المتراكمة والتجارب المحلية، فلابد أن ترتبط القواعد المنهجية للخدمة الاجتماعية الدولية بطبيعة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات المحلية من جهة، وبطبيعة برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية عالمياً من جهة أخرى (الرشيدي ومرعي، ٢٠٠٧، ص. ١٣٦٠).

حيث يتطلب تطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية توفر منطلقات نظرية، ومداخل ونماذج شمولية، وأكثر قدرة على تحليل وتفسير المشكلات الاجتماعية في سياق المتغيرات العالمية، والمساهمة في تحقيق أهداف

الممارسة الدولية، ومن أبرز الرؤى النظرية التي تساعد الأخصائي الاجتماعي الدولي على دراسة المشكلات وتحليل أسبابها، وتحديد أنسب استراتيجيات التدخل المهني، هي (السروجي، ٢٠١٠، ص. ٥٥- ٦٠):

١. المنظور العالمي.
٢. منظور التنمية الاجتماعية.
٣. منظور حقوق الإنسان.
٤. منظور علاقة الإنسان والبيئة.

ويعد تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية الخطوة الثانية بعد بناء نماذج الممارسة، وتتحدد أهمية تطوير نماذج الممارسة وتعليمها في كونها تمكن الطلاب من تحديد القوى الوطنية والدولية التي تشكل ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية، وتكسبهم القدرة على تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة والتي تؤثر على السلوك الإنساني، وتؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية، كما أنها تمكنهم من انتقاء أنسب نماذج التدخل المهني، والتنبؤ بالنتائج المترتبة لاستخدام كل نموذج من بينها تبعاً لاختلاف الزمان والمكان (Haug, 2005).

وإجمالاً يمكن الإشارة إلى متطلبات تطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية في النقاط التالية (أبو المعاطي، ٢٠١٠، ص. ٤٣٨ -٤٣٩):

- المتطلب الأول: الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي وتأهيله للممارسة على المستوى الدولي، من خلال تدريس نماذج عملية تتناول القضايا العالمية المشتركة، ودعم تعلم الأخصائي للغات الشعوب الأخرى، مع التأكيد على احترام التنوع الثقافي العالمي.
- المتطلب الثاني: التعاون الدولي بين الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من المختصين في الخدمات الاجتماعية، بما يتيح لهم الابتكار وتبادل الخبرات والآراء لزيادة فاعلية الممارسة المهنية.
- المتطلب الثالث: تطوير استراتيجيات وأساليب التدخل المهني، وأدوار الأخصائي الاجتماعي في ضوء الممارسة على المستوى الدولي.
- المتطلب الرابع: تكوين الجمعيات المهنية الدولية للأخصائيين الاجتماعين التي تتولى الإشراف على تعليم وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين، وتحديد المعايير الأخلاقية للمهنة.
- المتطلب الخامس: بناء المنظمات الدولية ذات الشرعية والثقل على صعيد المجتمع الدولي، لتمكين الأخصائيين الاجتماعيين من الممارسة، ودعم تنميتهم مهنياً.
- المتطلب السادس: عقد المؤتمرات الدولية التي تناقش المتغيرات العالمية، ودور الخدمة الاجتماعية الدولية.

- المتطلب السابع: التركيز على الموضوعات ذات الطابع الدولي في تعليم الخدمة الاجتماعية، مثل: السلام العالمي، والعدالة الدولية ، وحقوق الإنسان... إلخ.

في سياق المتطلبات السابق ذكرها، يمكن إضافة المتطلب الثامن وهو ضرورة رفع إلمام الأخصائي الاجتماعي بالأهداف الإنمائية العالمية، والمعوقات التنموية المعاصرة، وكيفية تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة هذه المعوقات، ودفع المجتمعات نحو تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال اعتماد مقرر الخدمة الاجتماعية التنموية، كجزء من متطلبات تطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية.

مجالات تطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية:

منذ أن ظهرت الخدمة الاجتماعية الدولية والمحاولات لتحديد أنشطتها ومجالاتها مستمرة وتناولها العديد من المفكرين مثل (Healy,2007) حددها في أربع مجالات:

١. ممارسة ترتكز على المستوى القومي وترتبط بالمستوى الدولي.
٢. والتي تركز على وجود نظام تبادل مهني دولي.
٣. الممارسة الدولية لمهنة الخدمة الاجتماعية.
٤. تطوير السياسات الدولية.

وهناك من يرى أن مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية تتحدد في (ابو المعاطي، ٢٠١٢، ص.١٩٨):

١. مجال مواجهة الفقر والتفاوت الاقتصادي.
٢. مجال المشكلات اليومية في الحياة.
٣. مجال الإرهاب الدولي والإنحراف والعنف.
٤. مجال الفئات المعرضة للخطر مثل المرأة والأقليات العرقية والمسنون والمشردون.
٥. مجال حقوق الانسان.
٦. مجال التعليم وتطوير مهنة الخدمة الاجتماعية.
٧. مجال الرعاية الاجتماعية.
٨. مجال مواجهة المشكلات الدولية.
٩. مجال حماية البيئة من التلوث.
١٠. مجال البحوث والدراسات العلمية.

معوقات تطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية:

برغم أهمية الخدمة الاجتماعية في كافة المجتمعات، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات، ففي المجتمعات الصناعية تواجه الخدمة الاجتماعية تحدياً أيديولوجيا، وفي مجتمعات العالم الثالث تواجه تحدياً في تحديد طرق الممارسة الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي دول أخرى كجنوب إفريقيا تواجه الخدمة الاجتماعية تحدياً في التغلب على الظلم والاضطهاد، وأما في المجتمعات العربية فإنها تواجه تحدياً في نقص المهارات لدى الممارسين المهنيين، وتحدياً في تكدس الأخصائيين الاجتماعيين الخريجين، كذلك هي الخدمة الاجتماعية الدولية برغم حاجة المجتمعات إليها، هناك العديد من المعوقات التي تحد من تطبيقها، وتتحدد هذه المعوقات في النقاط التالية (السروجي، ٢٠١٠، ص. ٤٢-٤٦):

١. عدم وجود نظريات وطرق ممارسة تتناسب مع المواقف الاجتماعية والثقافية المتباينة عالمياً.
٢. سيطرة بعض الدول على المنظمات الدولية بما يؤثر على شكل الخدمات والبرامج التي تقدمها هذه المنظمات.
٣. صعوبة حل بعض المشكلات الاجتماعية ذات الصلة بثقافة بعض الشعوب، مثل التمييز... ونحوها، وهذه المشكلات تتطلب جهد ومهارة أكبر ووقت أطول لمواجهتها.
٤. عدم شمولية السياسة الاجتماعية الدولية لبعض الدول النامية، والتي قد تفتقر حتى للسياسة الاجتماعية الوطنية.
٥. تباين السياسة الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية تبعاً للتباين الأيديولوجي بين دول العالم.
٦. سيطرة بعض الفرق ذات القوة والنفوذ بالدول النامية على توزيع المعونات والمساعدات مما يؤثر على فعالية السياسة الاجتماعية.
٧. عدم الاتفاق الدولي على أولويات الرعاية الاجتماعية الدولية، والتي قد تتعارض مع حدة وشدة حاجات السكان أو الفئات المهمشة في بعض الدول النامية.
٨. ضعف القدرة الاقتصادية للدول النامية، والذي يؤثر سلباً على بناء التبادل المهني المتكافئ مع الدول الأخرى.
٩. تأثير البعد السياسي وعلاقات القوى على أنماط التبادل المهني بين الدول، حتى يعتقد البعض بأن ذلك صورة من صور التبعية، لا سيما في ظل عدم التكافؤ في المعارف والمهارات المهنية.
١٠. تدني فعالية الممارسة الوطنية للخدمة الاجتماعية نظراً لضعف إعداد وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين في هذه الدول.
١١. الاعتماد على تلقي نماذج تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية من الدول الأكثر اهتماماً وتقدماً في الخدمة الاجتماعية.

١٢. تباين المناهج التعليمية لإعداد الأخصائيين الاجتماعيين بين الدول، وبين الجامعات والمعاهد داخل الدولة الواحدة.
١٣. عدم وجود مناهج لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية مما يؤثر سلباً على تأهيل الأخصائي الاجتماعي الدولي.
١٤. صعوبة إيجاد القواسم المشتركة بين الممارسات المهنية المختلفة بين الدول دون سيادة ثقافية دولية معينة على باقي الدول.
١٥. صعوبة الإحاطة بكافة القيم والأعراف والمعتقدات المرتبطة بثقافات الشعوب، والإلمام بلغاتها.
١٦. تدني مستوى الاهتمام بالخدمة الاجتماعية في بعض الدول النامية، مما قد يؤثر على تقبل أدوار وتدخلات الأخصائي الاجتماعي الدولي في هذه الدول.

ويضيف أبو المعاطي معوقات أخرى تحول دون تطبيق الخدمة الاجتماعية الدولية، وهي (٢٠١٢، ص.٣٠٧):

١. عدم وجود محتوى دولي يعد الأخصائي الاجتماعي للعمل بمنظمات دولية.
٢. عدم مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين بالأنشطة والبرامج الدولية، وعدم وجود اتفاقيات دولية بهذا الشأن.
٣. غياب الرؤية الدولية للخدمة الاجتماعية.
٤. عدم وجود تعاون دولي بين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والمجالات الإنسانية الأخرى.
٥. اختلاف الثقافات بين الدول خاصة وأن هذه الثقافات ترتبط بكيفية التعامل وطبيعة فهم المشكلات وترتبط بالقيم والعادات والثقافات.
٦. اختلاف المشكلات بين الدول فكل دولة لها طبيعتها ومشكلاتها التي تؤثر عليها.
٧. عدم وجود تنظيمات للممارسة الدولية.
٨. عدم توفر معلومات وبيانات تتعلق بالممارسة الدولية لمهنة الخدمة الاجتماعية.
٩. تخلي كثير من الدول عن الاتفاق على برامج الرعاية الاجتماعية.

كما تشير دراسة (الرشيدي ومرعي، ٢٠٠٧) إلى معوقات أخرى، وهي:

١. تدني مستوى اتقان الأخصائيين الاجتماعيين للغات الأجنبية.
٢. عدم تعميم مناهج الخدمة الاجتماعية الدولية حول العالم.
٣. ضعف إلمام الأخصائي الاجتماعي الدولي بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية.
٤. تراجع التعاون الدولي في مجال تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية.

ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي (إبراهيم، ٢٠١٥، ص. ٢٨٩-٢٩٣):

أولاً: معوقات تعود للمجتمع:

١. عدم معرفة سكان المجتمع بالمنظمات الدولية وطبيعة الخدمات التي تقدمها.
٢. قلة تعاون سكان المجتمع مع الأخصائي الاجتماعي الدولي.
٣. عدم مشاركة سكان المجتمع في الأنشطة التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي الدولي.
٤. تعدد وتنوع احتياجات سكان المجتمع.
٥. عدم مشاركة القيادات الشعبية مع الأخصائي الاجتماعي الدولي.

ثانياً: معوقات تعود للأخصائي الاجتماعي:

١. عدم قدرة الأخصائي الاجتماعي على إقامة علاقة مهنية مع بعض السكان من ثقافات مختلفة.
٢. قلة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين، وانشغالهم بالأعمال الإدارية.
٣. تأثير الانتماء السياسي للأخصائي الاجتماعي الدولي على طبيعة تدخله المهني.

ثالثاً: معوقات تعود للمنظمات:

١. محدودية الصلاحيات الممنوحة للأخصائي الاجتماعي الدولي.
٢. تعقد قوانين واشتراطات الحصول على الخدمات والمساعدات بالمنظمات الدولية.
٣. ضعف التعاون بين المنظمات الدولية وبين المنظمات الوطنية.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق يتضح أن الخدمة الاجتماعية الدولية هي سبيلنا لتعزيز السلام الدولي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والوقوف ضد أنواع العنف والارهاب والتمييز، والتغلب على آثار جائحة كورونا وإعادة تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع

المراجع العربية:

أبو المعاطي ، ماهر .(٢٠١٢أ). *الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية الدولية*، المكتب الجامعي الحديث.

أبو المعاطي، ماهر .(٢٠١٠ب). *الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية*، المكتب الجامعي الحديث.

أبو النصر، مدحت .(٢٠١٥). *الاتجاهات الحديثة في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية*، *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية*،١ (١)، ص. ٤٣.

امنيوة، مخوف .(٢٠٢١). *دور الخدمة الاجتماعية الدولية في الحد من المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة*، *مجلة الاجتهاد للأبحاث العلمية*، (٨)، ص. ٧١.

إبراهيم، قصي .(٢٠١٥). *المعوقات التي تواجه خدمات الرعاية الإجتماعية للاجئين الفلسطينيين وسبل معالجتها من منظور الخدمة الاجتماعية الدولية*، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، ٨ (٢)، ص. ٢٨٩-٢٩٣.

حسني، مفيد .(١٩٩٨).*الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين*، بل برنت للطباعة والتصدير.

الدخيل، عبدالعزيز .(٢٠١٦). *معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية*، دار المناهج للنشر والتوزيع.

الرشيدي، عبد الونيس ومرعي، أحمد .(٢٠٠٧). *تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية وتنمية ثقافة حقوق الانسان لدى القائمين عليه في مصر: دراسة في تحليل محتوى مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية لمرحلة الدكتوراه*، *مجلة دراسات في الخدمة* الاجتماعية، ٣ (٢٢)، ص. ١٣٦٠.

سرحان، محمود .(٢٠١٥). *الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية*، *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية*، ١ (١)، ص. ٢٢٤-٢٢٥.

السروجي، طلعت .(٢٠١٠). *الخدمة الاجتماعية الدولية*، مكتبة الأنجلو المصرية.

الصقور، صالح .(٢٠١٠). *موسوعة الخدمة الإجتماعية المعاصرة*: معجم المصطلحات، دار زهران للنشر والتوزيع.

عرفان، محمود .(٢٠٠٦). *تصور مقترح لإعداد أخصائي اجتماعي دولي*، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية*، ١(٢١).

فهمي، محمد.(١٩٩٦).*الرعاية الاجتماعية والامن الاجتماعي*، المكتب الجامعي الحديث.

فييح، شوقي .(٢٠٢٠). *الخدمة الاجتماعية في المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية الطفولة، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية*، ١ (١٢)، ص. ٣٧٤ – ٣٧٥.

المراجع الأجنبية:

Abram, Faye Y, Slosar, john A & Walls, Rose .(2005). Reverse mission A model for international social work education and transformative intra national practice, Journal Of International Social Work, SAGE Publications, London, 48 (2).

Brydon, Kerry, Kamasua, John, Flynn, Catherine, Mason, Robyn, Au, Rosa, Ayius, Dora & Hampson, Ralph .(2012). Developing an International Social Work Education Collaboration: A Partnership Approach Between Monash University, Australia and University of Papua New Guinea, International Social Work, SAGE Publications, London, . 57(6).

Elliott, Doreen, Mayadas, Nazneen & D. Watts, Thomas .(1997). International Handbook on Social Work Theory and Practice, Greenwood.

Gordon, Wendell .(1994). The United Nations at the crossroads of reform, M. E. Sharpe, New York.

Haug, Erika .(2005). Critical Reflections on the Emerging Discourse of International Social Works, Journal Of International Social Work, SAGE Publications, London, 48 (2).

Healy ,L.M, Thomas, R.L.(2007).International Social Work :A retrospective in the 50th year, International.

Lyngstad, Rolv.(2012). Contextual Social Work And Internationalizing Social Work Education: Two Sides Of The Same Story?, Journal Of Social Work, JSW , SAGE Publications, London, 13 (4).

Midgley, James .(2001). Issues in International Social Work " Resolving Critical Debates In the Profession ", Journal Of Social Work, SAGE Publications, London, 1 (1).

Pawar, Manohar & Cox, David .(2006). International Social Work: Issues, Strategies, and Programs, SAGE Publications, London.

Weiss-Gal, Idit & Welbourne, Penelope .(2008). The Professionalisation Of Social Work: A Cross-National Exploration, International Journal Of Social Welfare, Blackwell Publishing Ltd, UK, 17 (4).
Xu, Qingwen.(2006). Defining International Social Work; A social service agency perspective, International Social Work, SAGE Publications, London, 49 (6).

المراجع الإلكترونية:

العتوم، هديل .(٢٠٢٠). *منظمات ومجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية*، تم *الاسترجاع بتاريخ* ١/١١/٢٠٢١ من https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7/ .